

إذا توالى التقيظ عليها عدة سنوات ولا يعودون إليها ولو زال التقيظ عنها وكثر وقوع الامطار فيها . وما يستحق الذكر في هذا الصدد ان البلاد التي هي أكثر البلاد شواهد على تغير الاقليم في زمن التاريخ انما هي البلاد المخاضية للاقاليم الحارة والاستوائية اي اني اذا قلت حرارتها او زادت قليلاً أكثر وقوع المطر فيها او اشتد التقيظ [المتنطب] وبلي هذه المقالة كلام في ثلثيات الاقليم الزمنية والجيولوجية وكلف الشس وادوارها وغير ذلك مما تأتي عليه في الجزء القادم

بركة قارون وملوحتها

في مديرية الفيوم بحيرة مشهورة تسمى بحيرة قارون او بركة قارون ويكتفي اهالي الفيوم بقولهم البركة يعنون بها تلك البحيرة

وقد اطلعنا الآن على كلام وجيز عنها في الجزء الاول من مجلة مصلحة المساحة المصرية وهي باللغة الانكليزية فانحطنا منها الفوائد التالية

ينصب في هذه البحيرة كل مياه الصرف التي تصرف من اطيان الفيوم ما عدا اطيان الفرق وليس لها مخرج ظاهر تخرج المياه منه ومع ذلك لا يزيد ماؤها بل هو آخذ في النقصان فقد كان سطحه اخفض من سطح بحر الروم اربعين متراً سنة ١٨٨٦ فصار في اول مارس سنة ١٩٠٥ اخفض من سطح بحر البحر ٤٣ متراً و ٧٧ سنتيمتراً اي انه انخفض ٣ امتار و ٧٧ سنتيمتراً في مدة ١٩ سنة وهذا يدل على ان الاراضي المجاورة لها آخذة في الاتساع خلافاً لما يظنه البعض من ان ماء البحيرة آخذ في الازدياد وغمر ما يجاوره من الاطيان

ومساحة سطح البحيرة الآن ٢٣٣ مليون متر مربع وعمقها الاعمق ٨ امتار ونصف ومتوسط عمقها ٥ امتار والارض حولها مسطحة في الغالب

وقد وجه الاستاذ شويتفورت الانظار سنة ١٨٩٣ الى ان ملوحة مائها قليلة جداً ولذلك يعيش فيها سمك المياه العذبة مثل سمك النيل كان ليس فيه ملوحة . وقد استغرب الاستاذ شويتفورت كيف ان مياه المصارف تصب فيها سنة بعد سنة من قديم الزمان وفيها كثير من الملح والمياه تنتج منها وتبلى ملوحتها قليلة الى هذا الحد وظل ذلك بان في قاعها شقوقاً تنصرف المياه منها . ولكنه لم يذكر مقدار الملح في مياه البحيرة ولم يحلل احد مياهها لمعرفة ما فيها من الملح قبل مصلحة المساحة

اما مصلحة المساحة فقد اخذت ٥٣ مثالا من مائها من اماكن مختلفة منها وذلك من سنة ١٩٠١ الى ١٩٠٦ وحلتها فوجدت ان الاملاح الذائبة في الدرهم من مائها هي ربع ما في الدرهم من ماء الاوقيانوس. وقد تقدم ان مساحة سطح البحيرة ٢٣٣ مليون متر مربع ومتوسط عمقها خمسة امتار فاشعة مائها ١١٦٥ مليون متر مكعب وبتقدير الاملاح الذائبة فيه ١٠٨٤٣ مليون كيلوغرام

وقد كانت هذه البحيرة تغطي اكثر مديرية الفيوم فكانت مساحة سطحها ٣٠٠٠ مليون متر مربع ومتوسط عمقها اكثر من ٧٠ مترا وكان ذلك لما كان ماء النيل ينصب فيها عند فيضانها وينصرف منها في زمن التخاريق من تلقاء نفسه

ثم تصرف الناس فيها في عهد الدولة الثانية عشرة من الدول المصرية فتحكموا بما ينصب فيها من ماء الفيضان وفي ما يعود منها الى النيل واستحبوا جانباً من الارض التي كانت تغمرها في زمن الفيضان فنقلت مساحة سطحها وصارت ١٦٠٠ مليون متر مربع وهذا كان حالها في زمن هيروودوتس على ما يرجح وهو الدور الثاني من ادوارها

والدور الثالث ابتداء في زمن البطالة حيث لم تعد تستعمل مثل خزان لتخزين مياه الفيضان فنزل الماء الداخل اليها لسبب من الاسباب وطُمر المجرى الذي كان الماء يخرج به منها فجعل سطحها ينخفض رويداً رويداً بالتجفُّر الى ان بلغت حالتها الحاضرة وجعلت ملوحتها تزيد رويداً رويداً وقد زادت قبل ذلك قليلاً من عهد الدولة الثانية عشرة الى زمن البطالة لان اتصالها بالنيل كان في هذه المدة قد تقيّد. ثم زادت ملوحتها لما انسداد المجرى الواصل بينها وبين النيل فاذا فرضنا ان مساحة سطحها كانت حينئذ ١٦٠٠ مليون متر مربع وان متوسط عمقها ٣٦ متراً ونصف متر وفرضنا ان ملوحة مائها كانت حينئذ مثل ملوحة ماء النيل وان ملوحة ماء النيل كانت حينئذ مثل ملوحتها الآن^(١) فقدر ما كان فيها من الملح حينئذ يعادل ١٠٨٦٢ مليون كيلوغرام اي مقدار ما في مائها من الملح الآن فاذا جرى ببلج المياه التي انصبّت فيها من عهد البطالة الى هذا العهد اي مدة ٢١ قرناً

ان اراضي الفيوم لا تتخلو من الاملاح القابلة للتوبان. ومقدار الملح في ما حُلل منها يختلف من ٢ في الالف الى ١١ وسبعة اعشار في الالف والغالب ان الطبقة السفلى تحوي من الملح اكثر مما تحويه الطبقة العليا. ويظهر الملح احياناً على سطح الارض الزراعية وهو في

(١) الملح في ماء النيل الآن ١٨٦ غراماً في كل مليون غرام من الماء

الغالب كبريات الصوديوم وكوريد الصوديوم. وعلى شاطئ البحيرة برك قرية القناع مأواها شديد الملوحة

ولا يخفى ان جانباً كبيراً من ماء بحر يوسف الذي يدخل النجوم لا يصل الى البحيرة بل تروى به الارض وتنضج المزروعات ملحة نالياه التي دخلت الفيوم من حين صار فيها ارض زراعية بقي جانب من ملحها في الارض وقد اخذته المزروعات منها. والملح الذي بقي في ارض الفيوم لما انحسر ماء البحر عنها ذاب بعضه في الماء الذي تكثرت منه البحيرة. والآن لا يزال الملح كثيراً في الارض الزراعية وأكثر منه في البور. وقد اخذت المحصولات بمقدار كبيراً من الملح سنة ٢١ قرناً الى الآن ولذلك لا داعي لفرض شقوق في قاع البحيرة يتصرف الماء بها كما فرض الامتداد شوينفورت الا اذا ثبت ان مقدار الملح الذي اخذته المزروعات كان قليلاً او اذا ثبت ان الملح الذي وصل الى البحيرة منذ انسداد المخرج الذي تخرج مياهها به هو اكثر كثيراً من الملح الموجود فيها الآن. انتهى ملخصاً

وتفصيل رأي الامتداد شوينفورت ان في كل ١٠٠٠ غرام من ماء البحيرة نحو ١٠ غرامات من الملح ولنفرض ان في كل ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف الذي يصب في البحيرة غراماً واحداً من الملح اي اكثر من خمسة اضعاف الملح الذي يوجد عادة في ماء النيل فكما صب ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف الى البحيرة زاد ملحها غراماً واحداً فاذا كان في قاعها شق ينزح به ١٠٠ غرام فقط من مائها كما انصب فيها ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف بقيت ملحيتها على حالها اي اذا تجمعت منها تسعة اعشار الماء الذي ينصب فيها وغار فيها ما يتأهل عشرة من مائها بقي مقدار مائها على حاله وبقيت ملحيتها على حالها

والفرض الذي فرضناه مقدار الاملاح في ماء البحيرة وفي ماء الصرف الذي ينصب فيها مبني على تحليل مصلحة المساحة فقد ظهر من تحليل ماء البحيرة في شهر مارس سنة ١٩٠٦ وفي فبراير سنة ١٩٠٦ وفي مارس سنة ١٩٠٦ ايضاً ان متوسط الاملاح التساوية في الماء هو نحو ١١ درم في كل الف درم من الماء. وظهر من تحليل ماء الصرف ان مقدار الاملاح التساوية فيه يختلف فيكون على اكثره في ابريل وعلى اقله في ديسمبر وهو على الغالب ١١ او ١٢ في كل عشرة آلاف درم فماء البحيرة اشد ملوحة من ماء الصرف عشرة اضعاف اي اذا كان في الف الدرهم من ماء الصرف درم واحد من الاملاح التساوية فيه ففي الف الدرهم من ماء البحيرة عشرة دراهم من الاملاح ذائبة فيها. ولكن ان كان بعض ماء البحيرة ينور في ارضها دراماً فالى اين يذهب ومن اين يخرج ثانية